

بيان

مجلس التنسيق الوطني القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، انعقد يوم الأربعاء 8 يوليوز 2020، اجتماع عن بعد لمجلس التنسيق الوطني القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي، وذلك لتدارس تطورات وضعية هذه المؤسسات و مآل الملف المطلي.

افتتح اللقاء، الذي أشرف عليه الكاتب العام الوطني للنقابة، بالترحم على ضحايا جائحة كورونا ومذكراً بالسياق الاستثنائي الذي ينعقد فيه مجلس التنسيق القطاعي ومؤكداً على بعض الخلاصات الأساسية الأولية التي يمكن استخلاصها من الظروف الخاصة التي خلفتها جائحة كورونا. كما استعرض بعض المعطيات عن مختلف الاتصالات التي تمت بين النقابة الوطنية للتعليم العالي ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي منذ آخر اجتماع لمجلس التنسيق القطاعي المنعقد يوم 29 فبراير 2020. بعد ذلك، قدم الأخ منسق اللجنة المشتركة تقريراً عن مختلف اللقاءات التي انعقدت بين النقابة والوزارة. تلا ذلك مداخلات الفروع النقابية الحاضرة والتي تمحورت حول التشخيص الدقيق لواقع المراكز، حيث جاء فيه ما يلي:

❖ على مستوى حكاما المراكز:

- عدم احترام المدة الزمنية المنصوص عليها قانونياً في ما يخص التكليف أو مسؤولية إدارة المراكز الجهوية؛
- استمرار العمل بنظام متجاوز ومتقادم لمركز التوجيه والتخطيط التربوي رغم النداءات المتكررة لتطويره وملاءمته مع التجديد الذي تعرفه مهن التربية والتكوين بشكل خاص ومع التطور الذي تشهده المنظومة؛
- استمرار العلاقة المهمنة بين المراكز والأكاديميات مما ينتج عنه العديد من التجاوزات اللاقانونية والأخلاقية أحياناً من قبيل برمجة أحد مقرات المراكز الجهوية كمركز لتصحيح أوراق تحرير امتحانات البكالوريا دون إشعار لإدارة المؤسسة المعنية؛
- استمرار سير المراكز منذ إحداثها بدون هيكلية إدارية وبتآكل مستمر ومضطرد للأطر الإدارية والتقنية؛
- عدم توفر المراكز الجهوية جديدة الإحداث على مقرات لائقة تستجيب للشروط اللازمة للتكوين واهتراء العديد من ما تبقى من المراكز القديمة بعد احتلال العديد من الأكاديميات والمديريات لمساحات كبيرة من المقرات الأصلية لهذه المراكز بشكل يطرح أكثر من علامة للاستفهام حول الخلفية الحقيقية التي تغذي هذا السلوك الغريب عن تدبير المرفق العام؛
- ثبوت بطلان القرار القاضي بهتريب ميزانية المراكز إلى الأكاديميات انطلاقاً من التلكؤ الواضح في تمكين المراكز من الاعتمادات المخصصة لها ومن خلال فرض إجراءات بيروقراطية تخالف ما صرح به السيد الوزير في بداية الأمر من أن الأكاديميات لن تقوم إلا بدور الوسيط في عملية التحويل؛
- استمرار إفراغ هياكل المراكز من مهامها وكبح كل المحاولات التي تروم اضطلاعها بصلاحياتها المنصوص عليها قانونياً، مقابل الاستمرار في العمل بنهج مركزي تحكيمي يصرف قراراته عبر بنية لا تستند إلى قانون تسمى "مجلس

- المدرء" في معاكسة تامة مع توجهات الرؤية الإستراتيجية القائمة على مبدأ استقلالية المؤسسات ويتعارض كذلك مع الاوراش المفتوحة رسمياً من طرف الدولة من أجل تعزيز اللاتمركز:
- استمرار التعيينات الربعية من طرف بعض الأكاديميات داخل المراكز ووقوف الوزارة مركزياً موقفاً سلبياً تجاه دعوات فتح تحقيق في هذا الملف؛
- عدم وضع رهن إشارة المراكز الوسائل اللازمة لمعالجة مختلف الوضعيات الإدارية التي تخص العاملين بهذه المؤسسات وتسليمهم الوثائق المطلوبة؛
- إقصاء المراكز من التمثيلية داخل مجلس التنسيق.

❖ على المستوى البيداغوجي والبحث العلمي:

- الاستغراب من الصيغة الفوقية للتقويم التي أملتها الوزارة بالنسبة لمسلك أطر الإدارة التربوية والتي لم تستشر فيها هياكل المراكز، نظراً لعدم أخذها بعين الاعتبار مختلف أنشطة التكوين المنجزة من طرف متدربي هذا المسلك منذ شهر شتنبر 2019؛
- اعتبار شكل التقويم الذي اعتمده الوزارة بالنسبة لمسلك تأهيل أطر هيئة التدريس، دون تشاور وفي تجاوز لأدوار الشعب، لا يستند في التصور على فهم مضبوط لمكانة التقويم ضمن التكوينات المهنية ولا يراعي عملياً بشكل مطلق التفاوت الحاصل بين المراكز في تدبيرها لوضعيات التكوين الحضورية أو الميدانية؛
- استمرار العمل بنموذج غير متسق لتكوين أطر هيئة التدريس، تم إنتاجه في زمن قياسي وبأساليب مرتجلة أو اخر سنة 2017؛
- إقصاء المراكز كمؤسسات من المساهمة في التجديد التربوي والبيداغوجي للمنظومة؛
- غياب التجسيد الفعلي لدعم البحث العلمي وبنياته داخل المراكز من خلال عدم التفاعل الجاد مع المقرر الوزاري في هذا الشأن ولا دعم للبنيات المحدثة بأبسط وسائل العمل، وعدم تثمين إنتاجات الأساتذة الباحثين على غرار ما هو معمول به في المؤسسات الجامعية.

❖ على مستوى وضعية العاملين بالمراكز:

- استمرار معاناة الدكاترة العاملين بالمراكز الجهوية والحيث الذي يلحقهم بحرمانهم من إطار أساتذة التعليم العالي مساعدين؛
- عدم الالتزام بمقتضيات مرسوم إحداث المراكز في شأن تعيين الأساتذة بالمراكز مع الرفض المبدئي لعمليات التكليف التي تحولت من إجراء استثنائي عرضي إلى قاعدة أساسية في سد الخصاص بالمراكز رغم ما سجلته من اختلالات كثيرة؛
- التعاطي السلبي للوزارة مع المطالب المادية والمعنوية العادلة لفئة المبرزين العاملين بالمراكز؛
- عدم تمكين الأطر العاملة بالمراكز والخاضعة للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية من الوضعية الاعتبارية والمادية التي تتلاءم مع المهام التي يقومون بها؛
- التأخر في صرف المستحقات المالية الخاصة بترقية الأساتذة الباحثين برسم سنة 2018 وتجميد بشكل غير مفهوم معالجة الحالات المستوفية لشروط الترقى برسم السنتين 2019 و 2020؛
- غياب كل تحفيز مادي أو معنوي للموارد البشرية العاملة بالمراكز سواء تعلق الأمر بأطر التدريس أو الأطر الإدارية أو التقنية؛
- عدم تمكين أساتذة المراكز من برامج جادة لاستكمال الخبرة على المستوى الوطني أو الدولي.

تأسيساً على كل ما سبق فإن مجلس التنسيق القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي يعلن ما يلي:

1. عزاؤه لأسر شهداء جائحة كورونا، متمنياً الشفاء العاجل لكل المصابين؛
2. إشادته بالأدوار الطلائعية التي قامت بها كل القطاعات الحيوية ولا تزال، تجنيداً لبلدنا أسوأ السيناريوهات أمام انتشار الوباء؛
3. تأكيده على الدرس العميق المستخلص من هذه الأزمة الوبائية والمتعلق بمركزية إيلاء القطاعات العمومية صدارة الأولويات في كل السياسات العمومية؛
4. مطالبته الوزارة بالتعاطي الجاد مع الوضعية الشاذة للمراكز رغم توالي برامج الإصلاح؛
5. إيمانه الراسخ بأن المدخل الحقيقي والوحيد لحل مختلف الإخفاقات التي تعيشها المراكز هو نقلها إلى الجامعة بما تعنيه من مناخ طبيعي للتكوين والبحث؛
6. تضامنه المطلق مع نضالات الفرع المحلي بالقنيطرة ضد كل الاختلالات التدييرية المسجلة على مستوى المركز الجهوي لجهة الرباط سلا القنيطرة، وتنديده باستمرار صمت الوزارة إلى حد التواطؤ أمام الوضع غير السوي لإدارة المركز الجهوي لجهة الشرق؛
7. إدانته مخالفة نتائج التكليف بمركز الجديدة ورفضه المطلق لعدم احترام قرارات لجان المباريات والمطالبة في هذا الصدد بضرورة إرجاع الأمور إلى نصابها؛
8. إعلانه تنظيم ندوة وطنية حول: "المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين" خلال شهر شتنبر المقبل؛
9. تجسيده لوقفه احتجاجية وطنية لكل العاملين بالمراكز الجهوية، يتم تحديد تاريخها في اجتماع لمجلس التنسيق القطاعي يعقد تزامناً مع الدخول التكويني المقبل؛
10. دعوته كافة العاملين بالمراكز إلى رص الصفوف في إطار النقابة الوطنية للتعليم العالي، استعداداً للانخراط في البرنامج النضالي الذي سيعلن عن تفاصيله بداية الموسم المقبل، صوتاً لكرامة وحقوق العاملين بهذه المؤسسات ودفاعاً عن منظومة التربية والتكوين وعن هوية واضحة للمراكز وضد كل أشكال العبث المستشري في ملف المراكز.

المكتب الوطني

